

فاما ايجابها فلا فاذا كان يتعب باخراج البهائم عن
 الزرع يلزمه ولكن اذا كان لا يتعب بتثبيته صاحب
 الزرع وهو يلزم يلزمه ذلك فاهمال تعريفه بالتثبيته
 كاهمال تعريف القاضي بالشهادة وذلك لاختصاص
 فيه ولا يمكن ان يراعى فيه الاقل والاكثر حتى يقال ان
 كان لا يضيع منه منفعة في عدم اشتغاله باخراج
 البهائم الا قدر درهم مثلا وصاحب الزرع يفوت
 مال كثير فيتمتع بجانبه لان الدراهم الذي له هو يستحق
 حفظه كما يستحق صاحب الالف حفظ الالف فكذلك
 للمسيءه ذلك فاما اذا كان فوات المال بطريق هو
 معصية كالغصب او قتل عبد مملوك لغرضه هذا يجب
 المنع منه ولو كان فيه تعب مالا ان المقصود حق التمتع
 والتعرض دفع المعصية وعلى الانسان ان يتعب نفسه
 في ترك المعاصي كلها في تركها تعب وانما الطاعة كلها ترجع
 الى مخالفة النفس وهي عبارة التعب ثم لا يلزمه احتمال
 كل ضرر بل التفصيل فيه كما ذكرناه من درجات المخدرات
 التي يخافها لا الاحتساب وقد اختلف الفقهاء في مسألتي
 تقرب من عرضنا احدهما ان الالتقاط هل هو واجب
 والمقطة ضابحة والمختلف مانع من الضياع وساع

في الحفظ والمحق فيه عندنا ان يفصل ويقال ان
 كانت المقطة في موضع لو تركها فيه لم تضع بل يلتقطها
 من بعد فيها وتتركها لو كان في مسجد او بابا يتعين
 من ادخله وكلهم امنوا فلا يلزمه الالتقاط وان كان
 في موضع نظر فان كان عليه تعب في حفظها كما لو كانت
 بهيمة وتحتاج العلف واصطبل فلا يلزمه ذلك
 لانه انما يجب الالتقاط بحق المالك وحقه بسبب
 كونه انسانا محترما او المنتقيا من انسان وله حق
 في ان لا يتعب لاجل غيره كما لا يتعب غيره لاجله وان
 كان ذهب او ثوبا او شيئا لا ضرر عليه فيه الا مجرد تعب
 التعريف فهذا ينبغي ان يكون في محل الوصية فقابل
 يقول التعريف والقيام شرطه سنة تعب فلا سبيل
 الى الزامه ذلك ان يترجم فيلزم طلبا للثواب وقابل يقول
 ان هذه القدر منه التعب مستصفا بالاضافة الى
 مراعاة حقوق المسلمين فتترك هذا تعب الشاهد
 في حضور مجلس الحكم فانه لا يلزمه السفر الى بلدة اخرى
 الا ان يترجمه واذا كان مجلس القاضي في جوارحه لزمه
 وكان التعب بهذه الخطوات لا يعد تعب في عرض قامة
 الشهادة واذا الامانة وان كان في الطريق الاخر من البلد

في